

المؤتمر الدولي حول التغيرات المناخية وحقوق الإنسان الدوحة 21-22 شباط/فبراير 2023 م

الخلفية:

يؤثر تغير المناخ بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من حقوق الإنسان المكفولة دوليًا (انظر على سبيل المثال قراري مجلس حقوق الإنسان 14/48 و24/47). أزمة المناخ آخذة في التفاقم فأضحى من أهم القضايا "العالمية". ويقع على عاتق الدول (يشار إليها أيضًا باسم "الجهات المسؤولة") مسؤولية الالتزام بتنفيذ السياسات والتدابير الفعّالة لوقف تغير المناخ، ومنع وتقليل ومعالجة آثاره الضارة. وهذا من شأنه أن يدعم أصحاب الحقوق في تطوير قدرتهم على التكيف مع حالة الطوارئ المناخية.

في بداية الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف (سبتمبر 2021)، أشار بيان السيدة ميشيل باشيليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للتالي: "إن الأزمات المترابطة للتلوث وتغير المناخ والتنوع البيولوجي تمثل تهديدًا مضاعفًا - ما يفاقم النزاعات والتوتر وغياب العدالة ويضع الناس في أوضاع خطيرة بشكل متزايد. ومع اشتداد هذه التهديدات البيئية، فإنها ستشكل أكبر تحدٍ لحقوق الإنسان في عصرنا".

وفقًا للمفوض السامي، "تؤثر الأزمات الكوكبية الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان الطبيعة بشكل مباشر وكبير على مجموعة واسعة من الحقوق، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي والمياه والتعليم والسكن والصحة والتنمية، وحتى الحياة نفسها". وذكرت أن التدهور البيئي يؤثر سلباً بدرجة أكبر على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة والبلدان النامية ذات الموارد المحدودة، إذ أن قدرتها أقل في الاستجابة والتكيف مع التدهور البيئي.

لذلك يتطلب تحقيق العدالة المناخية؛ أن تكون الإجراءات والتدابير الموجهة نحو معالجة قضايا المناخ متسقة مع قانون حقوق الإنسان ومبادئها ومعاييرها. كما يتطلب إطار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ أن تكون قوانين ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان حجر الأساس في جهود الحكومة المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والخسائر والأضرار.

وهذا معترف به في اتفاقية باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تدعو الدول إلى احترام التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيزها ومراعاتها عند اتخاذ الإجراءات المناخيّة. كما التزمت الدول بالتعاون الدولي مسترشدة بمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة.

كما أن التقرير المشترك للعديد من آليات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "آثار المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان" والذي قدم إلى المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أشار بوضوح عام 2015، إلى أن ارتفاع

درجة الحرارة العالمية بمقدار 1.5 درجة مئوية من شأنه أن يؤثر سلباً على حقوق الإنسان. وهذا يعني أن الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى درجتين أو حتى الهدف الأكثر طموحاً وهو 1.5 درجة مئوية الذي دعا إليه اتفاق باريس غير كافٍ لحماية حقوق الإنسان.

يتعين على الدول والمؤسسات على حد سواء العمل معاً لرفع مستوى الطموح والتأكد من أن السياسات والتدابير المتعلقة بتغير المناخ وحقوق الإنسان متسقة ومتوافقة ويكمل بعضها بعضاً، كما يجب عليهم التأكد من أن جميع أفعالهم عادلة وغير تمييزية وتستند إلى مبادئ حقوق الإنسان ومبادئها ومعاييرها. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى منهجية أصحاب المصالح المتعددين التشاركية والشاملة، لتعزيز الجهود العالمية لحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كما أقره مجلس حقوق الإنسان في قراره 13/48.

تنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر مع الفاعلين الدوليين مؤتمراً دولياً حول تغير المناخ وحقوق الإنسان يجمع الدول والمنظمات الدولية ومراكز الفكر والجامعات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والخبراء الدوليين من أجل مناقشة قضايا تغير المناخ من منظور حقوق الإنسان ووضع توصيات ملموسة للعمل المناخي القائم على الحقوق لصالح الجميع¹.

الأهداف:

هذا المؤتمر الدولي حول تغير المناخ وحقوق الإنسان سوف:

- التأكيد على أهمية العمل المناخي القائم على الحقوق.
- تسليط الضوء على الممارسات الجيدة ذات الصلة لدولة قطر والجهات الفاعلة والشركاء الآخرين بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والشركات.
- وضع توصيات لتعزيز التعاون لدعم العمل المناخي القائم على الحقوق في جميع أنحاء العالم، وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تعد هذه الفعالية امتداداً للمؤتمرات السابقة التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الأحداث التي تتناول قضايا حماية الصحفيين وحقوق الإنسان الرقمية ومكافحة الإرهاب مع احترام حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى.

الشكل والمنهجية والمجاور:

سيعقد المؤتمر بشكل مختلط (عبر الحضور المباشر ومتابعة عبر تطبيق زووم)، مع مراعاة الإجراءات الصحية الخاصة بفيروس كوفيد 19، سيتألف المؤتمر من جلسة افتتاحية، وثلاث جلسات رئيسية وثلاثة مجموعات عمل، وجلسة نتائج. كما سيكون لكل جلسة وورشة عمل

¹ <https://www.oic->

رئيس ومقرر، وسيتم تقديم تقرير في نهاية المؤتمر حول القضايا التي نوقشت وتلخيص الممارسات الجيدة ومبادرات الجهات المشاركة. حيث ستجري وقائع المؤتمر الذي سيستمر على مدار يومين وفق التالي:

اليوم الأول: "تأسيسي"

بعد الجلسة الافتتاحية، سيخصص وقت لاستعراض آثار تغير المناخ على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، والالتزامات المقابلة للدول وغيرها من الجهات المسؤولة، والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والبلد المضيف للنهوض بالحقوق-على أساس العمل المناخي.

الجلسة الأولى: تغير المناخ وحقوق الإنسان: الآثار والالتزامات

الجلسة الثانية: جهود دولة قطر كفاعل أساسي في عملية حماية البيئة وخططها للمضي قدما بالتعاون مع أصحاب المصلحة.

الجلسة الثالثة: دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان في النهوض بالعمل المناخي القائم على الحقوق.

اليوم الثاني: "تفاعلي"

تقسيم المشاركين على ثلاث مجموعات عمل تقنية لثلاثة محاور رئيسية تتضمنها محاور فرعية، يقدم بكل محور فرعي ورقي عمل، وهي وفق التالي:

مجموعة العمل الأولى:

العنوان الرئيسي: النهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تغير المناخ "ضمانات حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ".

- أ. موضوع فرعي: تغير المناخ وتأثيره على حقوق الإنسان ولا سيما حقوق الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشّة أو المنتمين إلى الفئات المستضعفة (استعراض للحقوق والفئات التي تتضرر من تغير المناخ ومنها المهاجرين وكيفية تعزيز حقوقها)
- ب. موضوع فرعي: التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بطريقة طموحة وشاملة وقائمة على الحقوق.
- ت. موضوع فرعي: الشفافية وتدقيق المعلومات والمشاركة بصنع القرار، مقارنة الهدف 16 مع الجهود للتصدي للقضايا البيئية وتغير المناخ.
- ث. موضوع فرعي: كيف نعزز نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء العمل المناخي. "آراء ومقترحات عملية".
- ج. نقاش مفتوح حوار ومقترحات عملية.

مجموعة العمل الثانية:

العنوان الرئيسي: الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الإنسان.

- أ. موضوع فرعي: العمل على الهدف 17، لبناء الشراكات والتضامن وتوحيد الجهود.

- ب. موضوع فرعي: التعاون الدولي للحد من آثار ومخاطر تغيّر المناخ. (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ)
- ت. موضوع فرعي: التعاون مع الآليات التعاقدية وغير التعاقدية لحقوق الإنسان.
- ث. موضوع فرعي: التعاون بين أصحاب المصلحة لإدماج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية.
- ج. نقاش مفتوح حوار ومقترحات عملية.

مجموعة العمل الثالثة:

العنوان الرئيسي: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

- أ. موضوع فرعي: تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في العمل المناخي: الحق في المشاركة والوصول إلى المعلومات والوصول إلى العدالة.
- ب. موضوع فرعي: الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الإنسان.
- ت. موضوع فرعي: استكشاف دور الجهات الفاعلة المختارة: المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان.
- ث. موضوع فرعي: عرض تجارب للمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني.
- ج. نقاش مفتوح مقترحات بشأن دور الجهات الفاعلة في معالجة تغيّر المناخ.

الجلسة الأخيرة:

تعرض من خلالها المجموعات الثلاثة نتائج وتوصيات كل مجموعة، ثم يتبعها نقاش عام ومقترحات ورؤى المشاركين.

الشركاء والمشاركون:

الجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، جامعة الدول العربية، التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "GANHRI".

المشاركون من 250-300 مشارك ومشاركة:

واضعو السياسات والأوساط الأكاديمية والمحامون وخبراء حقوق الإنسان وخبراء المناخ والوزارات ذات الصلة بتغيّر المناخ (بما في ذلك وزارة العدل والبيئة والطاقة والمياه والطاقة المتجددة والمناخ والتنمية والاقتصاد)، والجهات الإعلامية ومراكز البحوث والشركات والأعمال ومنظمات دولية.